

## اقتصاد

مصادر «محروقات» لـ «الوطن»: إعفاء  
٢ مديرين لفرع ريف دمشق في سنتين  
بسبب الخلل في التوزيع والمحسوبيات

رامز محفوظ

صرحت مصادر في شركة «محروقات» بأن إنهاء تكليف مدير فرع محروقات ريف دمشق محمد غازي الصباغ كان بناء على تقرير للرقابة الداخلية في الشركة، لافتة إلى أن أسلوب العمل في محافظة ريف دمشق لم يكن كما يجب.

وفي تصريح لـ «الوطن» بيّنت المصادر وجود لجنة محروقات في كل محافظة برئاسة المحافظ تضم في عضويتها كلاً من عضو مكتب تنفيذي من المحافظة مسؤول قطاع التمتين وقائد الشرطة في المحافظة ومدير الزراعة ومدير المحروقات ومدير الغاز في المحافظة ومدير الصناعة، موضحاً بأن هذه اللجنة تتجمع شهرياً، ويتم خلال هذا الاجتماع توزيع المخصصات الشهرية في المحافظة على القطاعات المختلفة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي.. وغيرها من القطاعات الأخرى وعلى الأقران وعلى محطات الوقود الخاصة بالإضافة للتدفئة.

ولفت إلى أن محضر الاجتماع هذا يوقع من اللجنة في بداية الشهر، ويعمم على القطاعات كافة ضمن المحافظة بهدف تنفيذه، مشيراً إلى أنه في محافظة ريف دمشق لا يتم الالتزام بما يتم إقراره من لجنة المحروقات في المحافظة، ويتم توزيع الطلبات على القطاعات بشكل غير عادل، لافتةً إلى ورود شكاوى عدة من معظم القطاعات على أداء فرع الريف بسبب عدم التزامه بعملية التوزيع العادل، مع وجود خلل في التوزيع على مختلف القطاعات، فضلاً عن المحسوبيات في التوزيع.

وأكدت المصادر أن الخلل في التوزيع والمحسوبيات هما أبرز أسباب اتخاذ وزارة النفط والثروة المعدنية قرار إعفاء مديري فرع الريف من مناصبهم، إذ تم إعفاء ٣ مديرين خلال السنتين الماضيتين.

هذا وكانت قد أصدرت وزارة النفط والثروة المعدنية الأوامر الماسي قراراً أُنهت بموجبه قرار تكليف محمد غازي محمد غالب الصباغ بتسيير أمور فرع محروقات ريف دمشق.

هنا غانم

واقع محصول الزيتون وأفاق تطويره، بدءاً من زراعته وصولاً إلى تسويقه وتصديره كان محور اجتماع نوعي ترأسه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ناقش فيه مع المعنيين في قطاع الزراعة العديد من القضايا التي تؤكد اهتمام الفريق الحكومي بقطاع الزراعة وتعزيز السياسة الاقتصادية لدعم المنتج المحلي ووضع هذا القطاع على السكة الصحيحة.

رئيس مجلس الوزراء أكد خلال الاجتماع أن الدعم مستمر من الحكومة لتطوير التقدم التقني لزراعة الزيتون ومن حيث التسويق والتصنيع مؤكداً أنه لدينا فرصة كبيرة للاستفادة من قطاع الزيتون كي يكون داعماً في تحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي، وخاصة في ظل اعتمادنا سياسة الاكتفاء الذاتي، واللجوء إلى أدوات مختلفة فرضتها الظروف الحالية، لذلك لا بد من تعزيز الخطوات الإيجابية التي بدأنا بها منذ عشرات السنين تجاه دعم محصول الزيتون، ونحن كحكومة جاهزون للدعم مادياً وتشريعياً في سبيل إعادة تنظيم هذا القطاع وفقاً لخارطة بيئية وجدول زمني وصولاً لزراعة الزيتون في كل متر مربع مناسب، وأن الطلب على زيت الزيتون السوري يزداد يوماً بعد يوم، ولذا فإننا نطالب الحكومة بضرورة تصويب مختلف جوانب إنتاجه والحفاظ على الأصناف الموجودة في عملية التسويق بعيداً عن الاحتكار وصولاً إلى مرحلة التعليب والتقييد بالمواصفات التصديرية والنفاز إلى الأسواق الخارجية.

ووجه خميس بتقديم قرض للمؤسسة السورية للتجارة لتسويق المنتج المحلي من زيت الزيتون في منافذ البيع التابعة لها

اهتمام حكومي «متميز» بالزيتون السوري

## اجتماع نوعي استعرض محصول الزيتون من الزراعة إلى التسويق والتصدير



المشاكل الخاصة بإنتاج جميع أنواع الغراس، وربط قيمة الحوافز بكمية الإنتاج. وتم تعديل المصفوفة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع إنتاج زيت الزيتون في المرحلة القادمة بما يدعم الاستقرار في تحقيق معدلات عالية من الإنتاج ورفع قدراته مجموعة عمل من المختصين في وزارة الزراعة وتوفير طاقات تصنيعية كافية وتطوير الخدمات التسويقية الداعمة لهذا القطاع. وزير الزراعة أحمد القادري أشار إلى أن هيئة البحوث العلمية تعمل حالياً على موضوع «الخريطة البيئية»، مترافقة مع جدول زمني لتنفيذها، والتي ستساعد على تنظيم زراعة محصول الزيتون عبر تحديد الأراضي الملائمة لزراعته، ونوعية الأصناف ووجودها،

وتوفيره للمستهلكين بالسعر المناسب لا تبقى تحت رحمة التجار، وتكليف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تشديد الرقابة على المعاصر لضبط حالات الغش في نوعية الزيت المنتج، والتأكد من مراعاته السياسة الوطنية للجودة، كما تقرر تشكيل مجموعة عمل من المختصين في وزارة الزراعة وتوفير طاقات تصنيعية كافية وتطوير الخدمات التسويقية الداعمة لهذا القطاع. وزير الزراعة أحمد القادري أشار إلى أن هيئة البحوث العلمية تعمل حالياً على موضوع «الخريطة البيئية»، مترافقة مع جدول زمني لتنفيذها، والتي ستساعد على تنظيم زراعة محصول الزيتون عبر تحديد الأراضي الملائمة لزراعته، ونوعية الأصناف ووجودها،

وتكليف كل صنف ونسبة زراعتها، وإعادة تأهيل المشاتل التي تضررت بفعل الحرب، وصولاً إلى وضع تصور كامل عن وضع هذا القطاع قبل الأزمة وبعدها، كي يتم تحديد المطلوب من الدعم.»

بدوره أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن أكثر مكونات الصادرات السورية هي من زيت الزيتون وسورية تصدر سنوياً ما يقرب من ٣٠ ألف طن من زيت الزيتون عبر ١٥٠ مصدراً والحكومة تدعم تصديره به بالمئة.

من جانبه بين رئيس مجلس الزيتون سامي الخليل أنه لا بد من تنظيم قطاع الزيتون نظراً للفوضى التي تمهده، مؤكداً أن هناك فساداً وأشخاصاً مستفيدين من بقاء الفوضى

والخلل، مشيراً إلى أنه لا أحد قادر على احتكار زيت الزيتون حتى الدولة ذاتها غير قادرة على ذلك.

بدوره تقدم مدير مكتب الزيتون في وزارة الزراعة محمد حابو برؤية حول واقع وأفاق تطوير قطاع الزيتون في سورية وضرورة معالجة الصعوبات التي تعترض عمل زراعة الزيتون، إذ قامت وزارة الزراعة بوضع الإستراتيجية الوطنية والمصفوفة التنفيذية لتطوير واقع إنتاج وتصنيع وتسويق منتجات الزيت والزيتون، ولتحسين جودة هذا المنتج ونشر الوعي بأهمية الالتزام بالممارسات الزراعية والتصنيعية في زيادة القيمة المضافة بهدف زيادة قدرته التنافسية، والتأكيد على تحسين الخدمات الزراعية وتخفيض تكاليف الإنتاج والحد من التوسع العشوائي بزراعة الزيتون، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار الذي يمنع زراعة الأشجار الخمرية في الأراضي السهلية القابلة لزراعة المحاصيل الحقلية، وتحسين الخدمات الزراعية والاستمرار بتحديث معاصر الزيتون وزيادة طاقاتها الإنتاجية بهدف الحصول على زيت زيتون عالي الجودة، وأكدت الوزارة ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على استيراد معاصر الزيتون ومعامل الفلترة والتعبئة وغيرها.

## حرية الإعلام مصانة

حاول سامي الخليل الإشارة إلى أن ماورد في جريدة «الوطن» حول زيت الزيتون لم يكن دقيقاً إلا أن رئيس الحكومة كان حازماً في الرد عليه بأن حرية الإعلام مصانة وما يقدمه الإعلام يجب أن نستفيد منه لا أن نتجاهله ونتهمه اتهامات ليست بمكانها.

## هل من فساد في «النفط»؟ هيئة الرقابة والتفتيش تحقق

## بحيرات من مخلفات النفط المسروق من ميلشيا «قسد»

## تنتشر في المنطقة الشرقية ومساء معطلة لاستجراها وتكريها

وذلك بالشراكة مع مصفاة دمشق للبتروكيماويات، وهي مصفاة خاصة بمعالجة الزيوت، بمنطقة عدرا الصناعية، بحيث تتم معالجة المخلفات فيها.

تضمن عرض الشركة شراء طن المخلفات بمبلغ ٨ دولارات، وذلك بناء على تكاليف الإنتاج المقدمة للوزارة، إضافة إلى ٢ دولار لصندوق الشهداء، وقد وجّه وزير النفط علي غانم معاونه بإجراء ما يلزم، ليدخل الموضوع بعدها في دوامة، لم تنته حتى تاريخه، لإعادة استجراج تلك المخلفات التي تشكل خطراً بيئياً وصحياً كبيراً، إضافة لكونها مهدورة، وغير مستفاد منها، وذلك بحسب مدير مؤسسة عيد الجيش ومالك المصفاة.

النفط ومكتب تسويق النفط!

بدأت القصة التي وقعت «الوطن» على تفاصيلها، بالوثائق، مع بدايات العام الجاري (٢٠١٩) عندما أعلنت إحدى الشركات التجارية السورية (مؤسسة عيد الجيش التجارية) وزارة النفط بوجود بحيرات كبيرة من المخلفات النفطية في المنطقة الشرقية، تقدر كمياتها بنحو ٥ ملايين طن، يمكن استجراها، وإخضاعها لعمليات معالجة، فينتج عنها زيوت وبعض المشتقات النفطية، وتقدمت الشركة بطلب للوزارة بتاريخ ١٩/١١/٢٠١٩ متضمناً رغبته «بالتعاون مع الوزارة في موضوع استجراج المخلفات النفطية من حقول المنطقة الشرقية»، وقدمت عرضاً فنياً وتجارياً أيضاً،

علي نزار الأغا

في وقت حساس جداً لجهة تأمين توريدات النفط إلى سورية، وسط إجراءات قسرية أحادية الجانب مشددة من الجانبين الأميركي والأوروبي، تلاحق ناقلات النفط المنجبة إليها؛ يبدو أن هناك من هو معني بالربح أكثر على حساب الوطن والمواطن، ويسعى لإخراج بعض المواد النفطية (مخلفات) من البلد ولو تصديراً، ونحن بحاجة إلى كل ليتر يمكن استثماره محلياً بدل الاستيراد، في أي من مخرجات النفط حتى الزيوت والاسفلت، ويبدو أن الموضوع يجري بدعم ومباركة بعض المفاصل في وزارة

## الأنصاري: تعهدنا باستجراج المخلفات وتكريها وبيع المنتجات لمحروقات وعروض لمنافسين كانت بتصديرها

شركة رديفة لإحدى الشركات التي تقدمت إلى المزايمة، وهذا ممنوع قانونياً، خاصة وأنه لم يتم الدعوة للجلسة كسر أسعار، ولم ينفذوا.»

وأضاف الأنصاري «الأكثر عجباً، هو موضوع التأمينات، فعندما تعلن الوزارة عن حاجتها للعاقد لاستجراج النفط، تطلب تأمينات لتضمن تنفيذ العقد، وجرى العادة أن تكون ٢٥ ألف دولار لشحنات المازوت والبنزين، و٥٠ ألف دولار للنفط الخام، وهي أعلى تأمينات في وزارة النفط على عقودها، إلا أنها طلبت تأمينات ٥٠ ألف دولار لاستجراج النفايات، ثم طلبت المبلغ إلى مليون دولار، وسوف تعلن الوزارة عن مزايمة جديدة، في مخالفة للقانون، إذ لا يحق لها إعلان مزايمة ثانية بعد فض العروض وتحديد الفائز، الذي يجب أن يحصل على أمر بالمباشرة.»

## الرقابة والتفتيش

أمام هذا الواقع، وتطورات، لجأ الشركاء «الأنصاري وعيد الجيش» إلى الهيئة المركزي للرقابة وتم تقديم شكوى مفصلة حول ما جرى بالوثائق، وقال «طبعاً النتائج النهائية محكومة بانتهاء عمليات التحقيق.

وأضاف الأنصاري «يبدو أن السبب الحقيقي وراء هذا الأخذ والرد هو إعطاء العقد لشخص معين، بلعبة كبيرة، علماً بأننا من اكتشف وجود تلك المخلفات، المقدرة بنحو ٥ ملايين طن، ونحن من تقدم أولاً لاستجراها ومعالجتها وتكريها وبيع المنتجات لشركة محروقات.»

أحمد عيد الجيش أكد لـ «الوطن» كل ما جاء على لسان الأنصاري، منوهاً بأن اللجنة الخاصة بالمزايمة أقرت بحصرية عمل الشركة الفائزة، إلا أنه أن هناك «شركة غير معروفة، تقدمت بعرض جديد بعد فض العروض وفوزنا، لتصدير المخلفات، ويبدو أنها شركة وهمية، وهذا غير قانوني، لأنها تقدمت بعد فض العروض.»

## حقاً

«الوطن» إذ تعرض هذه الرواية من أصحابها، فهي تقصد الإضاعة على بعض الجوانب التي قد تضمر فساداً يضر بالوطن والمواطنين، وهي بطبيعة الحال لا تتبنى ما ورد، إذ هناك جوانب أخرى للرواية، متعلقة بوزارة النفط، ومكتب تسويق النفط، ولديهم الحق في الرد والتوضيح.

أسما عدم تضمين المقال الجانب الآخر من الرواية، فهو لسبب متعلق بسوء علاقة الوزارة مع الإعلام، وخاصة مع «الوطن»، فلا ترد على طلبات المحررين وأستلهمهم، وهناك أسئلة لا تزال معلقة بلا إجابات في المكتب الصحفي منذ أشهر، رغم توجيهات رئيس مجلس الوزراء بالتعاون مع الإعلام، لإعداد، ولا نحفظ للوزارة ومكتب تسويق النفط بحق الرد.



هذا اجتماع اللجنة الذي يؤكد أن السعر المقدم من الشركة ٢٢ دولاراً للطن الواحد في حين كان باقي المنافسين تتراوح ما بين ١١,٥ و١٧ دولاراً للطن

## شركة تفوز بمزايمة بالظرف المختم منذ ٣ أشهر

## لم تحصل على أمر المباشرة

القرار الوزاري رقم ١٤٥/١٥/٢٠١٩ الذي يحمل توقيع كل الجهات المختصة والمعنية بالشأن، على حين أن المستغرب هو غياب توقيع رئيس مكتب تسويق النفط أحمد معوية، وتضمن المحضر حاشية لوزير النفط بإجراء ما يلزم أصولاً.

هنا، بين الأنصاري أن بعد فوزهم بالمزايمة، تلقوا التبريكات، وبدؤوا الاستعداد للتنفيذ، إلا أنهم وقعوا مجدداً في دوامة المعاملة والتعطيل، حتى تاريخه، وقال «بدأت المعركة الثانية، بين اليوم وغداً، ووزارة النفط تتمتع عن إجراء أمر المباشرة، بسبب بعض مايشبه المفايات الموجودة فيها، وتؤثر فيها، وقد ذهب صاحب

وليس لديهم الإمكانيات الفنية للتعامل مع الموضوع، وهم ليسوا صناعيين ولا يمكنهم صفاي نطق، على حين الأفضل أن تدعموا الصناعة، ومصفاةنا تعمل في منذ ٢٠ عاماً، فأجانبني المسؤول بأنهم تعهدوا بإشياء مصفاة نطق وتشغيلها خلال شهر فقط، وهذا أمر مستحيل، فعملنا بطاقتنا شبيس يحتاج إلى ٦ أشهر لتركيب خطوط الإنتاج، فكيف الحال بمصفاة نطق، واستغربت كيف يخرج هذا الكلام من مسؤول في وزارة النفط.

الحصول، فازت الشركة بالمزايمة، بـ ٢٢ دولاراً للطن، على حين كانت أسعار المنافسين ١٧ دولاراً و١١,٥ دولاراً للطن الواحد، وهذا واضح في محضر اجتماع لجنة

## القصة بالتفصيل

أحمد الأنصاري هو مالك شركة مصفاة دمشق للبتروكيماويات، ومديرها العام، تحدث لـ «الوطن» بالتفصيل حول مجريات الأمور منذ إعلام وزارة النفط بيئتهم مع مؤسسة عيد الجيش باستجراج تلك المخلفات وحتى تاريخه، مبيئاً أن ميلشيا قوات سورية الديمقراطية «قسد»، وضعت يدها على عدد من آبار النفط في المناطق التي يسيطرون عليها بدعم ما يسمى التحالف الدولي، وبدأت باستجراج النفط وتكريه بطرق بدائية، لا تمت للعلم بصلة، بهدف سرقة أكبر قدر ممكن من النفط.

وجنى المال بتهريبه إلى تركيا، وذلك من خلال ضخ حمض الكبريت في الآبار لإخراج النفط، وهذا يؤدي الآبار بشكل كبير، وعند استخراج النفط، يتم سحب ما يسمى «القطعة الأولى» منه فقط، وذلك بتسخينه واستخراج بعض البنزين والمازوت منه، ورمي ما يتبقى في الأراضي الجاورة لعمليات التكريب، فتشكلت بحيرات واسعة، على شكل مستنقعات، من النفايات النفطية، لكن المصافي النفطية التي تعمل وفق أسس ومعايير علمية، يمكنها تكريها ومعالجتها وإنتاج زيوت وبعض المشتقات، وتعد تلك النفايات أحد أسباب زيادة معدلات الإصابة بالسرطان والأمراض التنفسية والجلدية في المنطقة، عدا كونها تعتبر مهدورة، ولا يتم استخدامها أبداً من أحد.

الأنصاري تحدث أيضاً عن فتح باب الأخذ والرد في وزارة النفط، والتفاوض على السعر، وتم التوصل إلى مبلغ ١٠,١٠ دولار للطن الواحد، منه ٢ دولار لصندوق الشهداء، لكن يبدو أن هناك أطرافاً في الوزارة تريد أن تستفيد، وتم تحويل الموضوع إلى مكتب تسويق النفط، وسط مطاملة، وطلب إجراء مزايمة بالظرف المختم.

وأضاف «وافقنا على موضوع المزايمة، التي تقدم لها ثلاثة شركات، أي شركتين إضافة إلى شركتنا، وقدمنا عرض باستعدادنا لتأمين استجراج تلك المخلفات أو النفايات التي يشكل النفط الخام جزء منها، إضافة للنفايات، ومن ثم التعامل معها في مصفاة دمشق، وقدمنا جميع تفاصيل التكاليف والأرباح الحقيقية، وكشفاً كل شيء بالتفصيل، وتعهدنا ببيع نواتج المعالجة والتكريب لشرعة محروقات، مع ضمان أن تكون مطابقة للمواصفات السورية، واستجراج مليون طن من المخلفات كل عام، على حين كان عرض منافسين يتضمن استجراج تلك المخلفات وتصديرها إلى خارج البلد.»

وتابع الأنصاري روايته المعمة بالوثائق التي حصلت «الوطن» على نسخ منها «أخبرت مسؤول في وزارة النفط كيف تم السماح للشركات المنافسة بالتقدم للمزايمة